دورصناديق الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

-دراسة تحليلية لو اقع التنمية الزراعية المستدامة في ولاية سوق أهراس من 2015 إلى 2023-

The role of agricultural support funds in achieving sustainable agricultural development

-An analytical study of the reality of achieving sustainable agricultural development in the state of Souk Ahras from 2015 to 2023-

هاجر جلمودي*

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية– الجزائر-

h.djelmoudi@univ-soukahras.dz

مريم صيد

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية– الجزائر-

Bachmarie2014@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/18 تاريخ القبول للنشر: 2025/05/20 تاريخ النشر: 2025/06/04.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للدعم الفلاحي وأهم الصناديق التي أسستها الدولة الجزائرية كجهاز يدعم توزيع وتخصيص الدعم ووصوله إلى الفئة المستهدفة ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، بالإضافة إلى تحليل واقع التنمية الزراعية المستدامة في ولاية سوق أهراس.

وتم التوصل إلى أن الجزائر قامت بإنشاء العديد من الصناديق التي تدعم القطاع الفلاحي وعلى الرغم من وجودها في ولاية سوق أهراس ومساهمتها في تقديم مخصصات الدعم التي حققت بعض النتائج، إلا أنها لا ترق لحجم الأهداف المرجوة نتيجة وجود بعض المعيقات التي تتطلب تكاثف الجهود لتجاوزها بغية تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الدعم الفلاحي، صناديق الدعم الفلاحي، التنمية الزراعية المستدامة، سوق أهراس.

تصنيفات JEL: O13،P32

Abstract :

This study aims to address agricultural support and the most important funds established by the Algerian state as a device that supports the distribution and allocating support and its access to the target group and its role in achieving sustainable agricultural development, in addition to analyzing the reality of sustainable agricultural development in the state of Souk ahras.

It was concluded that Algeria has created many funds that support the agricultural sector and despite its presence in the state of Souk Ahras and its contribution to providing support allocations that have achieved some results, however it does not rise to the size of the desired goals as a result of the presence of some obstacles that require intensification of efforts to overcome them in order to achieve sustainable agricultural development.

Keywords: Agricultural support, Agricultural support funds, Sustainable agricultural development, Souk ahras.

Jel Classification Code: O13،P32

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

نظرا للدور الحيوي والفعّال للقطاع الفلاحي في النشاط الاقتصادي، عملت الجزائر منذ الاستقلال على النهوض بهذا القطاع ودفعه نحو الأمام من خلال جملة من الإصلاحات والمخططات التي سعت من خلالها إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة تعمل على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد لتلبية وإشباع حاجات الأفراد وسد الفجوة الغذائية من جهة، وعقلنة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية التي تدخل في العملية الإنتاجية حفاظا عليها للأجيال القادمة من جهة أخرى.

وتعتبر ولاية سوق أهراس منطقة فلاحية بامتياز، لاحتوائها على مساحات زراعية مهمة على مستوى الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى خصوبة التربة ووفرة المياه أدّى إلى تنوع في الإنتاج الزراعي من الأشجار المثمرة، الحبوب والبقول الجافة إضافة إلى انتشار زراعة الأعلاف وتربية الحيوانات فيها، وهو ما جعل مسؤولي الدولة والولاية يحفزون الفلاحين من خلال الدعم المادي والتقني المقدم في ظل مخططات وصناديق التنمية الفلاحية التي لعبت دور مهم في توجيه السياسة الفلاحية والنهوض بالقطاع في الولاية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة صناديق الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بولاية سوق أهراس؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

-فيما تكمن أبعاد التنمية الزراعية المستدامة؟

-هل توجد صناديق وهياكل تدعم وتوجه القطاع الفلاحي على مستوى ولاية سوق أهراس؟

-ما هو واقع وأهم التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الولاية؟

فرضيات الدراسة:

- -تتضمن التنمية الزراعية المستدامة أبعاد متنوعة ومتداخلة فيما بينها تشمل البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.
- -تحتوي ولاية سوق أهراس على هياكل وصناديق تراقب الإنتاج الفلاحي وتنظم عمل أصحاب المصالح والقائمين على النشاط الفلاحي في المنطقة.
- -يعتبر ضعف إمدادات السقي والكهرباء ونقص الأجهزة الفلاحية المتطورة أمام شساعة المساحات الزراعية من أبرز تحديات الولاية في تحقيق تنمية زراعية محلية مستدامة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع في كونه موضوعا حيويا ومهما كان ولا زال محظ اهتمام لكل دولة، حيث أن السياسة الاقتصادية تركز ضمن أولوياتها على إصلاح القطاع الفلاحي ودعم الإنتاج لتحقيق التنويع خارج قطاع المحروقات، ومع ظهور التنمية المستدامة اتبعت الجزائر عدة سياسات لنشر أبعاد التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي، وقامت بإنشاء هياكل وصناديق دعم وذلك لمرافقة الفلاحين في العملية الإنتاجية وتقديم المساعدات اللازمة المالية والتقنية.

أهداف الدراسة: تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

-التعرف على أبعاد التنمية الزراعية المستدامة.

-إبراز أهم صناديق الدعم الفلاحي التي أسستها الدولة الجزائرية.

-التعرف على واقع الدعم الفلاحي والتنمية الزراعية المستدامة محليا –ولاية سوق أهراس نموذجا-.

منهج الدراسة: لإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالظاهرة للتمكن من اختبار الفرضيات الموضوعة أعلاه واستخلاص النتائج، إذ يظهر المنهج الوصفي أثناء التعرض للإطار النظري للتنمية الزراعية المستدامة وأبعادها ومفهوم الدعم الفلاحي وأهم الأجهزة والصناديق التي يقوم عليها، بينما يبرز المنهج التحليلي أثناء القيام بعملية تحليل معطيات الدراسة التطبيقية الواردة في الجداول خلال الفترة (2015-2023).

الدراسات السابقة:

- ✓ **بن زايد ريم، (2020)، و اقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12(01)/2020، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتسليط الضوء على واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في العالم العربي وأهم الاستراتيجيات المتبعة من أجل تحقيق ذلك، وتوصلت إلى أنه رغم امتلاك الوطن العربي للموارد الطبيعية والبشرية إلا أنه لا يزال يواجه تحدي توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي لسكانه باعتبار أن الإنتاج الغذائي في العالم العربي لا يحقق الإكتفاء الذاتي والذي يخضع لتقلبات الاقتصاد العالمي.

- ✓ **زكريا جرفي، آمنة سفيان، وسيلة السبتي، (2020)، دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08(01) / مارس2020، جامعة محمد خيضر بسكرة.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى نجاعة برامج الدعم الفلاحي في تطوير الإنتاج الفلاحي وتحسينه في ولاية بسكرة، بالإضافة إلى أهم الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر منذ سنة2000، وقد خلصت الدراسة إلى الأثر الجد إيجابي للدعم الفلاحي على الإنتاج النباتي والحيواني في ولاية بسكرة.

- ✓ **بوهلال محمد، بوطورة فضيلة، (2021)، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر و أثرها على التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد04(01) جوان 2021.**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية الفلاحية في ولاية تبسة، وتوصلت إلى أن الجزائر قامت باعتماد مؤسسات مالية وصناديق متخصصة لدعم القطاع الفلاحي إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة لتحقيق التنمية المحلية.

- ✓ **مهداوي هند، موساوي فايزة، (2023)، كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي في الجزائر –دراسة ميدانية في ولاية عين تموشنت-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11(03) /مارس 2023.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه برامج الدعم بمختلف أنواعها على المنتج الفلاحي عن طريق دراسة ميدانية للفلاحين في ولاية عين تموشنت، وتوصلت إلى إبراز الأثر الكبير والعلاقة الطردية بين برامج الدعم والمنتج الفلاحي.

الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة: تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على أهمية صناديق الدعم الفلاحي وضرورة وجودها في كل ولاية (سوق أهراس نموذجا) لتحقيق تنمية زراعية مستدامة والنهوض بالقطاع الفلاحي المحلي الذي سينعكس حتما على مردودية القطاع الفلاحي الجزائري وبالتالي محاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي للتقليل من التبعية الغذائية للخارج.

تقسيمات الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم الدراسة إلى:

1- الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة.
2- أهم صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر.
3- واقع وتحديات التنمية الزراعية المستدامة في ولاية سوق أهراس.

1. الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة في الفكر التنموي المعاصر و الذي أصبح يستخدم على نطاق واسع، فتحقيق و بلوغ مستويات عالية من التنمية مرهون بقدرة الأنظمة البيئية، فنتيجة توجه الدول نحو زيادة الإنتاج وتحقيق وفرة في المنتوج الفلاحي لإشباع حاجات الأفراد قد أدّى إلى تدهور في الموارد الزراعية والبيئية نتيجة الاستعمال المفرط للمواد والأسمدة الكيماوية المستعملة في الزراعة، ما دفع منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى تبنّي مفهوم التنمية الزراعية المستدامة سنة 1988 لإدراج البعد البيئي في السياسات التنموية والبرامج الزراعية والحرص على تطبيقه.

1.1 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

تطرق العديد من الاقتصاديين والباحثين إلى مصطلح التنمية الزراعية المستدامة وكذلك المنظمات الدولية المختصة ولم يتفقوا على وضع تعريف موحد، كل درسه من وجهة وزاوية وبعد معين، نذكر فيما يلي بعض التعاريف التي تطرقت لهذا المفهوم كالتالي:

تعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها:" الإدارة الناجحة للموارد الزراعية، والتي تسعى لصيانة الموارد الطبيعية وذلك سعيا منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة وترشيد الاستهلاك للموارد الزراعية، وذلك بتوفير منتجات غذائية صحية وآمنة وخالية من المواد الكيميائية الضارة"(كروش، 2019، صفحة 523).

كما تعرف أيضا على أنها: " هي مجموع العمليات التي تهدف إلى تغيير البنيان الريفي والعلاقات الإنتاجية للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، وزيادة الدخل الحقيقي للفرد والتي تتحقق من خلال السياسات الاقتصادية، كالسياسة الزراعية والسعرية، فضلا عن استخدام التقنية الحديثة التي تعمل على زيادة إنتاجية الأرض، وبالتالي يكون للزراعة الدور البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية"(حسين، 2018، صفحة 228).

وحسب منظور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فإن التنمية الزراعية المستدامة تعني :"إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية وتلبيتها باستمرار"(ماهر، 2017، صفحة 13).

وعليه فإن التنمية الزراعية المستدامة تقوم على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والزراعية المتاحة لتحقيق منفعة تلبي احتياجات الأجيال الحالية مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة، أي أنّها عملية موازنة بين الاحتياجات البشرية والمتطلبات الاقتصادية اللازمة لتوفيرها مع تفادي الممارسات السلبية المؤثرة على البيئة.

2.1 أبعاد التنمية الزراعية المستدامة: يمكن تلخيصها فيما يلي (ربيعة و آخرون، 2022، صفحة 119):

- السلامة البيئية: من خلال المحافظة على البيئة والحد من فقدان العناصر الغذائية.
- الجدوى الاقتصادية: من خلال تحقيق المزارعين للاكتفاء الذاتي وتحقيق قدر معين من الربح.
- العدالة الاجتماعية: من خلال ضمان تلبية الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع.
- القدرة على التكيّف: مع التغيرات المستمرة والمؤثرة على القطاع الزراعي.

وفقا لذلك يمكن القول إن الاستدامة الزراعية تقوم على الموازنة الثلاثية للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لهذا فهي تدعم المبادئ التالية:(Environment & Finance Enterprise, 2006, p. 4)

- ✓ يجب أن تنتج محاصيل ذات غلة عالية وجودة تغذية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية مع إبقاء مدخلات الموارد عند أدنى مستوى ممكن.
- ✓ يجب أن تضمن التقليل إلى أدنى حد من أي أثار ضارة على خصوبة التربة، المياه، نوعية الهواء، التنوع البيولوجي من الأنشطة الزراعية وتقديم مساهمات إيجابية حيثما أمكن ذلك.
- ✓ يجب تحسين استخدام الموارد المتجددة مع تقليل استخدام الموارد غير المتجددة.
- ✓ يجب أن تمكن المجتمعات المحلية من حماية وتحسين رفاهيتها وبيئتها.

3.1 أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال التنمية الزراعية المستدامة نعرض منها ما يلي:(نور الدين و عادل، 2023، صفحة 253):

- تحقيق العدالة الإجتماعية.
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق جميع الأجيال.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من العوامل الخارجية مثل الحفاظ على التربة والهواء من استخدام المبيدات والأسمدة والتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها.
- تحسين نوعية الحياة من خلال إيجاد فرص عمل للشباب.
- إدارة الأراضي الزراعية والحفاظ على التنوع البيولوجي والطبيعة.
- دعم أصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز وصولهم إلى الأسواق وتحسين مهاراتهم وزيادة إنتاجهم.

إلى جانب تلك الأهداف نضيف ونذكر مايلي(ريم، 2020، صفحة 48):

- تحقيق الأمن الغذائي بكل أبعاده بتكلفة مناسبة.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- تصحيح أو تخفيف الميزان التجاري.
- توفير العملات الصعبة.
- التخطيط المستقبلي لتلبية حاجيات السكان بما في ذلك الأجيال اللاحقة.

- خلق رأس المال في القطاع الزراعي والمحافظة على البيئة من مخاطر استعمالات البيئية للأراضي الزراعية.

2. الدعم الفلاحي والصناديق المساعدة في تحقيقه

يعتبر دعم الاستثمار الفلاحي من أولويات الدولة التي تقوم من خلاله بحشد الموارد المالية والتقنية اللازمة للعملية الإنتاجية وكذا تأهيل اليد العاملة وتأسيس هياكل وأجهزة ترافق الفلاحين والتي من شأنها تطوير الفلاحة في الجزائر.

1.2 مفهوم الدعم الفلاحي:

يعرف الدعم على أنه:" مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني) باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات فظلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول(هند و فايزة،2023، صفحة 454)".

أما الدعم الفلاحي فتعرفه منظمة التجارة العالمية على أنه: " مبلغ من المال الممنوح من الأموال العامة، قصد مساعدة القطاع الفلاحي على استعادة توازنه واستقراره من أجل الحفاظ على أسعار السلع والخدمات منخفضة"(WTR), 2006, p. 47)) .

2.2 أجهزة وصناديق الدعم الفلاحي:

عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على إصلاح القطاع الفلاحي لتلبية حاجات مواطنيها بالدرجة الأولى خاصة في ظل تدهور الاقتصاد أنذاك ولتصدير بعض المنتجات من أجل الحصول على العملة الصعبة واستغلالها لبعث اقتصاد الدولة، وانتهجت في ذلك عدة سياسات لترقية القطاع الفلاحي وتحسين مردوديته شملت مخططات لرفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تشكيل مجموعة صناديق لتسهيل الاستثمار والتمويل في هذا القطاع.

1.2.2 صناديق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يعتبر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)سنة 2000 بداية الاهتمام الفعلي بالقطاع الفلاحي بعد فشل السياسات السابقة، وهو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري (حاوشين، صفحة 108)، ثم توسع بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف فيصبح بذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، ونذكر فيما يلي أهم الصناديق التي أنشأتها الدولة الجزائرية في ظل هذه المخططات:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA):تم إنشاء الصندوق بموجب قانون رقم 99-11 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2000،يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق(زكريا و آخرون، 2020، صفحة 247)، ليحل محله الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) بموجب القانون رقم 05-05 ويتخصص بذلك في دعم المشاريع الاستثمارية فقط.

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA): تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ 1972، وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلية 1998(حنان، 2016، صفحة 112)، يهدف إلى ترقية وتطوير النشاطات الفلاحية والريفية وتأمين مخاطر التمويل الناتجة عن النشاطات الفلاحية.
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية(FPZPP) : أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 منه لأجل تحسين تدخل المستخدمين البيطريين ضد الأمراض والتحكم في النظام الصحي والتكاليف التلقيحية، تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني، بالإضافة إلى دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية مثل حماية بذور النخلات من التلف والأمراض المساعدة ضد الآفات الفلاحية المحددة بالنصوص التنظيمية (توفيق و عز الدين، 2019، صفحة 41).
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA): تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 05-05، ويقوم الصندوق بتوجيه الإعانات والدعم لحماية مداخيل الفلاحين من خلال مساعدتهم في مواجهة تقلب أسعار المنتجات الفلاحية من وضبطها في مستوى لايضر بمصالح الفلاحين وبالقدرة الشرائية للمستهلكين.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب(FLDDPS) : يقوم بتقديم الإعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية ودعم مداخيل المربين والمربين الزراعيين من خلال تقديم إعانات لتغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكثيف أنظمة الإنتاج، تقديم الإعانات للحفاظ على المراعي وتطويره ولتنظيم الاقتصاد الرعوي (زكريا و آخرون، 2020، صفحة 247).
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز(FMVTC) : تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 يهدف إلى استصلاح الأراضي عن طرق الامتياز من خلال توسيع المساحات الزراعية المستغلة وتزويدها بالمياه والطاقة الكهربائية ودعم عمليات التنمية الريفية وتأهيل المستثمرات الفلاحية.
- الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغر المستغلين الفلاحيين (FSAEPEA): هذا الصندوق تم إنشاؤه في إطار قانون المالية التكميلي بموجب الأمر رقم 08-02، وهو يختص بإعانات الدولة لتطوير تربية المواشي والإنتاج الفلاحي وموجه لتغطية تكاليف مربي المواشي وصغار المستغلين.

وعموما هذه الصناديق هي متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة، تقوم بصرفها للمستفيدين كدعم في شكل:

-إعانات تساهم في تنمية المردود والإنتاج الفلاحي، وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره.

-إعانات مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية.

-إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي وحماية مداخيل الفلاحين.

-إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة وتخفيض القروض على الفلاحين.

2.2.2 بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) : تم تأسيسه بمقتضى المرسوم رقم 82-206 في 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تم تأسيسها في ظل بناء وهيكلة الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال، وتطورت خدماتها بمرور الوقت فشملت مهامها تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتعزيز العالم الريفي، الاهتمام بالصناعات الغذائية والتقليدية.

3.2.2 الديوان الوطني للأراضي الفلاحية(ONTA) : هو مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، أنشأت بموجب القانون 90-25 المؤرخ 18 نوفمبر 1990 المحدد للتوجيه العقاري، بالمرسوم رقم 96-87 المؤرخ في 24 فيفري 1996 المحدد لإنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 09-339 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009، هو أداة تابعة للدولة ويتصرف لحسابها بالتفويض، وتتمثل مهمة الديوان الرئيسية في تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية (هند و فايزة، 2023، صفحة 455)

3. و اقع وتحديات التنمية الزراعية المستدامة في ولاية سوق أهراس.

تقع ولاية سوق أهراس في الشمال الشرقي للبلاد على الحدود الجزائرية التونسية بمساحة تقدر ب 4359.65 كم^2، وتتميز بطابع فلاحي وغابي ورعوي ويتمثل نشاطها الفلاحي في زراعة الأعلاف وغرس الأشجار المثمرة والخضر إلى جانب الحبوب والبقول الجافة، هذا وقد حققت الولاية في الآونة الأخيرة نجاحا في عدّة زراعات مثل: زراعة أشجار الكرز بما يعرف ب" حب الملوك" حيث تم استصلاح أراضي فلاحية تزيد عن 200 هكتار ووزعت في شكل مستثمرات بعدما تم توفير المياه الكافية لسقي الحقول، كما تم تطوير إنتاج شعبة التين الشوكي المعروف ب"الهندي" في عدة مناطق بالولاية وتطورت خاصة بعد استخراج الزيت والخل من هذه الفاكهة، بالإضافة إلى نبتة الزعفران التي عرفت إقبالا كبيرا من فلاحي الولاية وكذا عزم السلطات على خلق قطب يهتم بالصناعة التحويلية لمستخلصات هذه النبتة مما يضفي طابع التنويع في منتجاتها.

1.3 المقومات الطبيعية في الولاية:

***الأراضي الفلاحية:** تتمتع الولاية بأراضي خصبة صالحة للزراعة بمساحة إجمالية تقدر ب 482 311 هكتار، تم استغلال 606 253 هكتار منها 150 ألف هكتار مخصصة للحبوب و9500 هكتار للأعلاف وتصل مساحة البقول الجافة بها إلى 4624 هكتارا والأشجار المثمرة ب 340 16 هكتار، والجدول التالي يوضح تطور المساحات الفلاحية واستغلالها خلال الفترة (2015-2023) كما يلي:

الجدول 1: تطور المساحات الفلاحية في ولاية سوق أهراس (الوحدة: هكتار)

السنوات	المساحات الفلاحية المستغلة فعلا	الأراضي الفلاحية غير مستغلة
2015	**237766**	**3506**
2016	**244650**	**3502**
2017	**254600**	**5090**
2018	**385766**	**5000**
2019	**308607**	**5040**
2020	**253606**	**2691**

2691	253606	2021
2691	253606	2022
2691	253606	2023

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية للولاية

يتضح من الجدول السابق تطور استغلال المساحة الزراعية بالولاية حيث نلاحظ زيادة حجم الأراضي المستغلة لتبلغ ذروتها سنة 2018 بحوالي 385766 هكتار نتيجة الاهتمام بالقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة وتشجيع الاستثمار فيه، ليتناقص بعد ذلك حجم الأراضي إلى 253606 هكتار نتيجة الحرائق التي شهدتها المنطقة والتي تم احتوائها مع استغلال أكثر للمساحات الغير مستغلة.

***الموارد المائية:** تحتوي الولاية على حجم معتبر من الموارد المائية والتي تقدر بنحو 265 مليون متر^3/ السنة وذلك يعود إلى نسبة تساقط الأمطار فيها، وتشمل:

- المياه السطحية: 23.000.000 م^3 منها 18.460.000 م^3 /سنة مستغلة.

- المياه الجوفية: 22.080.925 م^3 منها 12.000.000 م^3 /سنة مستغلة.

وتتمثل الموارد في ثلاثة أودية كبيرة وهي واد ملاق بكمية متوسطة تقدر حوالي 210 مليون م^3 وواد مجردة بكمية متوسطة حوالي 400 مليون م^3 وواد الشارف بكمية متوسطة تقدر حوالي 99 مليون م ^{3}، وتستمد المياه السطحية من مجموعة سدود موجودة على مناطق متفرقة من الولاية لتضمن تزويدها بالكامل أبرزها: سد عين الدالية، وسد فم الخنقة.

***الغابات:** تغطي الأحراش لولاية سوق أهراس مساحة إجمالية قدرها 96.463 هكتار (23.4 % من إجمالي مساحة الولاية)، وتكثر فيها أشجار البلوط والفلين أو بلوط الزان ويتمركز بالمناطق الشمالية التي تتميز بالمسطحات المائية، والصنوبر الحلبي في المناطق قليلة التساقط.

2.3 الدعم الفلاحي المقدّم للولاية:

يشرف على القطاع الفلاحي داخل الولاية مجموعة من الهيئات والصناديق التي تدعم الفلاحين وتسهل أعمالهم الفلاحية من جهة إلى جانب تسوية وضعيتهم القانونية تجاه الدولة من جهة أخرى وتتمثل في: الغرفة الفلاحية ومديرية المصالح الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، التعاونيات الفلاحية واتحاداتها مثل تعاونية الحبوب والبقول الجافة، المجالس المهنية للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البذور والشتائل...)، وحدات الانتاج (إنتاج اعلاف الدواجن والانعام، إنتاج العسل...).

وحسب مديرية المصالح الفلاحية فإن ولاية سوق أهراس تحتوي على 19.997 مستثمرة فلاحية تتوزع عبر بلدياتها ال 26، تتم مراقبتها بصفة دورية وتدعم مشاريعها المختلفة والجدول التالي يوضح حصيلة الدعم الفلاحي المقدّم لولاية سوق أهراس خلال الفترة (2014-2023).

الجدول 2: حصيلة الدعم الفلاحي الإجمالي الممنوح لولاية سوق أهراس خلال الفترة 2014-2023 (الوحدة: دينار جز ائري)

المشروعات الفلاحية	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل
زراعة الحبوب	**906.635.161.00**	**906.635.161.00**
زراعة الزيتون	**9.650.000.00**	**9.551.000.00**
زراعة الخضر	**9.845.000.00**	**9.665.820.00**
الحفروالآبار	**62.814.000.00**	**35.930.964.00**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية للولاية

يمثل الجدول السابق حصيلة الدعم الفلاحي الإجمالي الممنوح لولاية سوق أهراس خلال فترة (2014-2023)، حيث نلاحظ أن المبلغ المخصص لزراعة الحبوب قد تم استغلاله بالكامل خلال هذه الفترة من شراء أنواع مختلفة من بذور الحبوب واستخدام الأسمدة بنوعيها الفوسفاتية والآزوتية بما يكفي حجم الأراضي المخصصة للحبوب والتي تقدر 150 ألف هكتار وبذلك حصلت شعبة الحبوب على حصة الأسد في حصيلة الدعم الفلاحي المقدم للولاية، بينما تم استغلال نسبة 98.97% من المبلغ المخصص لدعم زراعة الزيتون من خلال توسيع المساحات المخصصة لزراعة الزيتون وتوفير تقنيات السقي بالتقطير على نطاق واسع، وكذا نسبة 98.17% من المبلغ المخصص لزراعة الخضر، كما نلاحظ أن المبلغ المخصص للحفر والآبار لم يتم استغلال نسبة حوالي 43 % منه وهو ما يفسر قلة المساحات المسقية التي بلغت 9 آلاف هكتار مقارنة مع حجم الأراضي الزراعية والتي ستؤثر حتما على مردودية القطاع الفلاحي بالولاية.

3.3 أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في ولاية سوق أهراس

يتمثل الإنتاج النباتي في مجموعة المحاصيل الزراعية التي تنتجها الولاية والتي تميز قطاعها الفلاحي، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة (2015-2023).

الجدول 3: تطور الإنتاج النباتي في ولاية سوق أهراس خلال الفترة (2015-2023) الوحدة: قنطار

السنوات	الحبوب	الأعلاف	الزيتون	الخضر	البطاطا	البقول الجافة
2015	1275884	43592	12000	080769	196000	51550
2016	668170	41988	93616	849479	237000	55650
2017	423839	205941	104706	714016	20250	98297
2018	3625910	548676	289868	525070	31000	79986
2019	2484186	728978	280080	126835	41465	42766
2020	1933539	1033371	108303	778703	99320	18653
2021	1489544	918221	78560	611728	95680	42012
2022	1276911	1123324	64025	644909	111395	28754
2023	1231810	686886	68468	361303	39410	00153

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية للولاية

يوضح الجدول03 تطور الإنتاج النباتي في ولاية سوق أهراس خلال الفترة 2015-2023، حيث سجل إجمالي محصول الحبوب أعلى قيمة له سنة 2019 بقيمة 2484186 قنطار تتوزع على أكثر من 1 مليون و273 ألف قنطار من القمح الصلب و 535 ألف و 840 قنطار من القمح اللين و760 ألف و580 قنطار من الشعير، إضافة إلى 5390 قنطار من الخرطال، ويرجع ذلك إلى اعتبار شعبة الحبوب من الأولويات حيث تم تجنيد كافة الوسائل اللازمة لذلك والتي تشرف عليها تعاونية الحبوب والبقول الجافة التي تضمن خدمة العتاد الفلاحي هذا إلى جانب تنصيب الشباك الموحد على مستوى هذه التعاونية وهو الشباك المتكون من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وممثل عن تعاونية الحبوب والبقول الجافة والذي يسهل القرض الرفيق باعتباره وسيلة ناجعة لتمويل الفلاحين لاقتناء عوامل الإنتاج.أما بالنسبة للأعلاف فنلاحظ أنها حققت أعلى قيمة لها سنة 2022 بقيمة 1123324 قنطار على مساحة تقدر ب9500 هكتار وبذلك فهي منطقة رعوية بامتياز وترتبط زراعة الأعلاف بتساقط الأمطار وحجم الثروة الحيوانية. بينما عرفت زراعة الزيتون أعلى قيمة لها سنة 2019 بقيمة 280080 قنطار وذلك راجع لتجسيد برنامج غرس الأشجار المثمرة والذي تم فيه توسيع المساحة المخصصة لغرس شجيرات الزيتون إلى 12500 هكتار من إجمالي المساحة المخصصة للأشجار المثمرة، هذه المساحة التي تضم 1.5 مليون شجيرة زيتون دخلت منها 790 ألف شجرة مرحلة الإنتاج بالإضافة إلى مرافقة فلاحي هذه الشعبة وانخراطهم في مختلف الدورات التكوينية حول إتباع المسار التقني لهذه الغراسة. أما شعبة الخضر فقد تطورت نتيجة زيادة المساحات المسقية التي بلغت 7500 هكتار وتنوعت منتجاتها من بصل، طماطم، ثوم، البطاطا الموسمية وغير الموسمية، هذه الأخيرة التي احتلت الصدارة في قائمة الخضر الأكثر إنتاجا حيث

بلغت ذروتها سنة 2016 بقيمة 237000 قنطار من إجمالي إنتاج الخضر الذي بلغ 849479 قنطار ليشهد بعد ذلك تراجع نتيجة عزوف الفلاحين عن إنتاج البطاطا وتفضيلهم غرس منتجات أخرى مربحة وغير مكلفة ماليا مثل فاكهة البطيخ الموسمية. بينما عرفت زراعة البقوليات بولاية سوق أهراس توسعا كبيرا في المساحات الخاصة بزراعتها في إطار تنفيذ برنامج استيعاب ودمج الأراضي البور وإدخالها في الدورة الإنتاجية، هذا وقد سجّلت سنة 2017 أعلى قيمة لها ب 98297 قنطار والتي تتوزع عبر بلديات كل من تيفاش والمراهنة وتاورة ولخضارة وبئر بوحوش وذلك بمعدل إنتاج 6 قناطير في الهكتار الواحد، حيث أن زراعة البقوليات عرفت إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين بالولاية خاصة أن هذا النوع من المنتجات الفلاحية لا يؤثر على الأنشطة الزراعية الأخرى لكونه مفيد للتربة ويدخل ضمن الدورة الزراعية لعدة محاصيل مما يسمح بتحقيق إنتاج وفير لمختلف أنواع الحبوب الشتوية من قمح وشعير، كما أن تطور حجم المساحة المخصصة لإنتاج البقول الجافة ساهمت في تنوع إنتاج البقول الجافة من العدس والحمص والفول والجلبانة بما يسمح بتلبية أذواق المستهلكين واحتياجات السوق.

4.3 أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج الحيو اني في ولاية سوق أهراس

يتمثل الإنتاج الحيواني في ولاية سوق أهراس في تربية مجموعة من الحيوانات يمكن تقسيمها إلى صنفين: اللحوم الحمراء (الأغنام، الماعز والأبقار) واللحوم البيضاء (الدواجن بأنواعها)، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني في ولاية سوق أهراس خلال الفترة (2015-2023).

الجدول 4: تطور الإنتاج الحيو اني في ولاية سوق أهراس خلال الفترة 2015-2023

السنوات	لحم الأبقار (قنطار)	لحم الأغنام (قنطار)	لحم الماعز (قنطار)	إجمالي اللحوم الحمراء(قنطار)	إجمالي اللحوم البيضاء (قنطار)	إجمالي إنتاج الحليب (ألف لتر)	البيض (ألف وحدة)	العسل (قنطار)	الصوف (قنطار)
2015	71219	40544	8965	120728	50660	116637	26318	148800	621800
2016	65474	45891	8889	120254	71859	113744	25133	182700	640500
2017	141194	79081	44339	264615	125582	112179	34256	38370	451360
2018	61000	36960	12520	110480	59059	98471	31287	3100	7211
2019	62950	38658	9144	110752	89236	104150	30600	1140	7211
2020	62057	36031	13512	111600	121707	95000	45744	1136	7874
2021	62601	41953	13443	117997	70361	90623	15624	535	6745
2022	66900	27976	3826	98702	86061	80568	14880	461	2928
2023	65850	60456	5933	132239	139316	80216	21744	932	5179

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية للولاية

يوضح الجدول 04 تطور حجم الإنتاج الحيواني في ولاية سوق أهراس خلال الفترة (2015-2023)،تمثل مجموع اللحوم الحمراء داخل الولاية وهي الأبقار، الأغنام والماعز ووفرتها تؤدي إلى رفع معدل إنتاج اللحوم الحمراء، حيث نلاحظ أنّها حققت إنتاج معتبر نظرا لتوفر رؤوس معتبرة من الماشية ولقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 ب 264615 قنطار من اللحوم الحمراء نتيجة دعم أسعار الأعلاف والأدوية الخاصة بالحيوانات مما شجع الفلاحين على الاستثمار في تربية المواشي، بينما سجلت اللحوم البيضاء أعلى قيمة لها في 2023 ب 139316 قنطار نظرا للطلب الكبير عليها لتعويض اللحوم الحمراء التي تتميز بغلاء الأسعار.كما تعتبر ولاية سوق أهراس أرضا خصبة وحوضا للحليب بامتياز نظرا لتطور شعبة تربية الأبقار الحلوب وتوسع القطيع وحتى زيادة عدد المربين، حيث أنها تضم حوالي 41000 رأس من البقر من بينها أكثر من 17000 بقرة حلوب ومتوسط الإنتاج حوالي 15 لتر للبقرة الواحدة في اليوم الواحد ما يجعل الولاية رائدة في شعبة الحليب.وأيضا إنتاج البيض عرف تذبذبا في الإنتاج حيث سجل سنة 2020 أكبر قيمة له ب 45744 وحدة وذلك يعود إلى وفرة الدواجن وتنوعها وتوفير الغذاء المناسب واللازم من العلف والماء ومراقبتها لضمان سلامتها من الأمراض التي قد تخفض في الإنتاج بالإضافة إلى تكوين المربين. أما فيما يخص إنتاج العسل فقد شهد تراجعا كبيرا سنة 2017 بعدما كان سنة 2016 في ذروته بقيمة 182700 قنطار بالرغم من العدد الهائل من مربي النحل والذي يبلغ 2000 مربي إما المؤمّنين منهم لا يتجاوز عددهم 10 %، وذلك راجع إلى نقص تساقط الأمطار ما أثر على نمو النباتات عبر مختلف الحقول بالإضافة إلى ضعف تكوين النحالين وعدم معرفتهم المسار التقني والتغذية السليمة للنحل وخاصة طرق معالجة الأمراض التي تصيب خلايا النحل بطرق بيولوجية. بينما يعتبر إنتاج الصوف مرتبط بحجم المواشي الموجودة داخل الولاية وقد شهد تراجعا في مستويات الإنتاج بعدما كان في أعلى مستوياته سنة 2016 بقيمة 640500 قنطار ليستمر بعد ذلك في الانخفاض وذلك راجع لنقص الاهتمام بصوف الأغنام كونها ذات طابع تقليدي بامتياز وتمارس من طرف مربين متقدمين في السن بطرق تقليدية رغم استعمال هذه المادة في العديد من الصناعات.

5.3 تحديات التنمية الزراعية المستدامة وعوائق تحقيقها داخل الولاية:

إن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة داخل الولاية لا يرتبط فقط بزيادة المنتجات الفلاحية وتحقيق أرقام تنبؤ بتحسن مؤشرات الفلاحة، فالتنمية عملية تراكمية تستهدف تصميم وتنفيذ سياسات ومؤسسات فعالة للنهوض بالزراعة تساعد على تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة على التنافس بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع التخفيف من حدّة الفقر، وبالرغم من احتواء منطقة سوق أهراس على أراضي زراعية بامتياز وتلقيها مبالغ ضخمة في إطار سياسة الدعم إلا هناك مجموعة من العوائق حالة دون تحقيق مؤشرات أفضل ونتائج أحسن وتتمثل في:

- مشكلة العقار الزراعي: أبدت السلطات اهتماما كبيرا بمشكلة العقار الفلاحي، حيث قامت مديرية الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بتحويل العقود الإدارية إلى عقود امتياز بموجب القانون 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010، ومنذ صدور هذا القانون حصلت ولاية سوق أهراس على 2760 عقد امتياز لمستثمرين في الفلاحة وهذا لتشجيع صغار المستثمرين المنتجين وتثمين مساهمتهم في النهوض بالقطاع الفلاحي ومازالت العملية مستمرة لتطهير كافة المساحات الزراعية بالولاية.
- السقي وإمدادات الري: تضم ولاية سوق أهراس عدة محيطات للسقي الفلاحي وحواجز مائية إلا أنها غير كافية لسقي آلاف الهكتارات من المساحات الزراعية خاصة في حالة نقص مياه الأمطار وعدم امتلائها، إضافة إلى ضعف إمدادات

السقي خاصة في المستثمرات الجبلية والمناطق الوعرة ولقد تم منح تراخيص لحفر آبار وتهيئة أحواض لتجميع مياه السقي لتدارك هذا النقص.

- نقص اليد العاملة: عزوف اليد العاملة عن العمل في الأرض وخاصة فئة الشباب التي اعتمدت نظام منح القروض للقيام بمشاريع استثمارية ورغبتها في تحقيق الربح السريع في مجال التجارة.
- فهم العمليات المعززة للبحوث الزراعية وتشجيعها: محاولة إجراء البحوث والدراسات العلمية وتطبيقها ميدانيا للوقوف على واقعها وتوثيق النتائج الجديدة التي تهدف لتحسين المنتوج وتنويعه وزيادة الإنتاجية بالإضافة إلى تبادل المعرفة بين الفئات المختصة.
- المكننة والتكنولوجيا الحديثة: يتطلب الاستثمار في الفلاحة وتحقيق مردودية عالية ضرورة مرافقة الفلاحين حول تطبيق المسار التقني واستعمال التكنولوجيات الحديثة في عمليات البذر والتسميد والسقي.

خاتمة:

نستنتج مما سبق أن جهود الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة كانت ولا زالت مستمرة، ويشكل الدعم بمختلف أشكاله سياسة انتهجتها الدولة باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المنشودة بالاعتماد على مؤهلاتها وإمكانياتها الضخمة، وتعتبر ولاية سوق أهراس قد حظيت بحصتها من اهتمام الدولة ودعم فلاحيها للنهوض بالقطاع الفلاحي المحلي وتطوير الشعب الفلاحية مثل الحبوب والبقول الجافة، زراعة الأعلاف وتعزيز إنتاج الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء بالإضافة إلى أنظمة الري ومعدات توفير المياه وحفر الآبار.

هذا وقد أظهرت الإحصائيات التي في هذه الورقة البحثية تراجع الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني في السنوات الأخيرة نظرا لموجة الحرائق التي شهدتها الولاية والتي التهمت مساحات واسعة من الغطاء النباتي مما أثرت على الفلاحين خاصة الذين يزاولون مهنة تربية المواشي وأشجار الزيتون والنحل،حيث احترقت أكثر من 3 آلاف هكتار من الغطاء الغابي وكذا أزيد من 22 ألف شجرة مثمرة منتجة إلى جانب أكثر من 220 رأس من الماشية وتلف حوالي 800 خلية نحل وكذا تضرر بعض العتاد الفلاحي، ولقد تم احتواء هذه الحرائق من قبل الدولة التي قامت بتعويض المتضررين ماديا هذا الأخير الذي شمل الحيوانات من أبقار وأغنام وخلايا النحل والدواجن مع ترميم هياكل وبنايات تربية الحيوانات إضافة إلى تعويض العتاد الفلاحي ما أدّى إلى ارتفاع محسوس في الإنتاج الفلاحي والنباتي وهذا ما سجلته سنة 2023، وعموما يمكن القول أن هناك تذبذب في إنتاج القطاع الفلاحي في ولاية سوق أهراس وذلك راجع لعدّة عوامل منها التساقط والجفاف، حجم المساحة الزراعية وأيضا تكوين الفلاحين ومدى معرفتهم بالمسار التقني للزراعة.

نتائج الدراسة:

-عملت الجزائر على الرفع من مردود القطاع الفلاحي فأسست صناديق وهياكل تقوم بمراقبة الإنتاج وتحسينه والوقوف على احتياجاته ومتطلباته وتوفير الدعم اللازم من أعلاف وأسمدة وكذلك العتاد الفلاحي اللازم للعملية الإنتاجية.

-حققت ولاية سوق أهراس إنتاج وفير في شعبة الحبوب والبقول الجافة وأيضا شعبة الحليب ما يجعلها تحتل المراتب الأولى.

- إن تحقيق تنمية زراعية مستدامة لا يتطلب فقط مساحات خضراء فهو يتطلب أيضا استثمارات مستدامة في الري والبنى التحتية وتنمية للموارد البشرية إلى جانب دعم مستلزمات الإنتاج (أسمدة وبذور) وسائل الانتاج (آلات ومعدات).

-تجربة الولاية لبعض الزراعات الجديدة المطلوبة عالميا على غرار مشروع إنتاج الزعفران ومستخلصات التين الشوكي واستعدادها لدخول مرحلة التصدير يساهم في تدعيم الاقتصاد الوطني وإدخال العملة الصعبة لخزينة الدولة.

-يعتبر نقص اليد العاملة المؤهلة وعزوف الشباب عن خدمة الأرض وقلة إمدادات الري من أبرز تحديات المنطقة.

توصيات الدراسة:

-ضرورة القيام باستثمارات إضافية في مجال المياه المخصصة للري لتجاوز إشكالية الجفاف فالتحكم في استهلاك المياه أساس النهوض بالقطاع الفلاحي.

-توعية الفلاحين بالقوانين والسياسات التي وضعتها لتحسين المنتوج الفلاحي والمحافظة على الثورة الزراعية مع إطلاعهم على مختلف المستجدات الوطنية والدولية في مجال الزراعة.

-تشجيع الاستثمارات في مجال التكنولوجيا الحيوية مع التوسع في استخدام أساليب الزراعة الحديثة خاصة اختيار الأصناف الزراعية قليلة استهلاك المياه.

-فتح الكثير من المعاهد المختصة في تكوين اليد العاملة والتقنيين المختصين في الزراعة يساهم في تعزيز معارفهم وقدراتهم مما يضمن لهم التحكم بشكل أفضل في مختلف الأنشطة الزراعية التي يمارسونها.

قائمة المراجع:

1-ابتسام حاوشين. السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات* (العدد السادس).

2-أسعد حمدي محمد ماهر. (2017). التنمية الزراعية المستدامة في العراق -الواقع والتحديات-. *مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد3* (العدد4).

3- بكاري نور الدين، و كدودة عادل. (2023). أساليب الري الحديثة ودورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة تحليل الواقع الجزائري. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد(08)/العدد(02).*

4- بن زايد ريم. (2020). واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي. *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد12* (العدد01).

5-بوسكار ربيعة، و آخرون. (2022). التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر -الواقع والتحديات-. *مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد13* (العدد02).

6-تمار توفيق، و عبد الرؤوف عز الدين. (2019). التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2015. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد06* (العدد01).

7-جرفي زكريا، و آخرون. (2020). دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017. *مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد08* (العدد03).

8-سفيان حنان. (2016). دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد01* (العدد01).

9-صالح عبد السلام حسين. (2018). التنمية الزراعية المستدامة في محافظة الحسكة (دراسة جغرافية). *مجلة جامعة دهوك (العلوم الانسانية و الاجتماعية) ، المجلد21* (العدد1).

10-مهداوي هند، و موساوي فايزة. (2023). كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي في الجزائر -دراسة ميدانية في ولاية عين تموشنت-. *مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد11* (العدد03).

11-نور الدين كروش. (2019). دور االتمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 08* (العدد04).

12-Environment & Finance Enterprise John Ganzi. (2006). Sustainable Agriculture, Corporate Social Responsibility (CSR) & The Private Sector of the Financial Services Industry. *An Article Submitted at a conference about: Public Private Partnerships for Sustainable Development in the Americas* . Washington: Organization of American States.

13-World Trade Report BIBLIOGRAPHY (WTR), (2006). subsidies trads and the wto.